في العـــــــــــــراق

٢٠٠٦: عـــــام التحـــــرك الاقلـــــيمي والانفـــــتاح عـــلى دول الجوار

كتب: محمد مزيد

علاقات العراق مع دول الجوار واحدة من اكثر الملفات " العراقية " تعقيدا وتداخلا والتباسا ويتاتى ذلك من " الحالة العراقية " المرتبطة بتواريخ وجغرافية تلك الدول.

فالعراقيون منذ فجر التاريخ هم سكنة هذه البقعة من الارض والتي سميت بارض السواد او بلاد الرافدين وعندما تكون لهذه الارض وشعبها خصوصية ما فلابد ان تكون لشعوب الجوار خصوصيتها ايضا اذ تصطدم وتتوتر العلاقة او تنسجم وتتآخى مع هذه الدولة او تلك كل حسب الظروف التي استوجبت الاصطدام او الانسجام.

والتاريخ كما هو معروف لايرحم احدا ومجرى الدم ليس كمثل مجرى الماء، اذ ان كل الحوادث والمواقف والحرائق والحماقات والاتفاقات والنزاعات تقرأها فيه، واختصت تلك العلاقة مع شعوب دول الجوار بما تختص به كل شعوب الارض مع جوارها من خصوصية وتفرد ونزاع ووئام بين فترات واخرى.

ما يهم في هذا المجال هو" الحالة العراقية " وكيف ينظر اليها الان في ظل الاوضاع التي يعيشها البلد.. فاذا كانت " الديمقراطية الناشئة " تثير السؤال لدى هذا الطرف او ذاك سواء من دول الجوار او غيرهم فليس من الانصاف معاقبة الشعب العراقي بسبب اختياره، ومتى كان الاختيار يحتم على الجار ان يفرض اجندته على الجار الاخر لتغيير او تبديل او رفض ما اختار ؟

كانت احداث ما بعد سقوط الدكتاتورية في عام ٢٠٠٣ تستجلب الكثير من الكلام واي قارئ موضوعي لنوع السلوك الذي نتج عن ذلك التغيير المقبول من غالبية الشعب العراقي سيجد ان افضل ما يمكن قوله ان تدخلا سافرا قد حصل وان عوامل جندت وارسلت بشكل محموم للاحباط والضعف وايقاف العملية السياسية الجارية وقد ساهمت بها هذه الجارة او تلك من حيث تقصد او لاتقصد لا لشيء الا لان الشعب العراقي اختيار بملأ ارادته " الديمقراطية الناشئة ".. واختارها بجدارة وشجاعة يحسد عليها حقا.

واذا كان النظام البائد قد جعل العلاقة بين العراق ودول الجوار تسير على كف عفريت –كما يقال –فان تداخلات الماضي وترسباته يجب الا تنسحب على الحاضر الجديد الذي يريد له زعماؤه ان يكون ايجابيا ومشرقا لتتبادل فيه المصالح والمنافع وتعيش شعوب المنطقة في سلام ووئام لكي يستتب الرخاء والتقدم وقد سعت الى ذلك حكومات العراق الجديد بكل ما اوتيت من حصافة وتعبير وقوة لكي تنفذ برامجها المستندة الى الاسس الصحيحة في بناء العلاقات الايجابية مع جيران العراق.. ولم نقرأ او نسمع ثمة من يقول من القادة العراقيين الجدد من يريد ان يصدر للجوار شرورا او ثبورا او ان العراق يسعى للهيمنة او الاستغلال او الانتقاص من احد، بل وجدنا خطابا معتدلا اريحيا يقول مدوا اياديكم الينا لنتفاهم ونتحاور ونتقاسم المنافع ونتبادل المصالح، هكذا كان منهج الحكومات العراقية لبناء العلاقة مع كل الجيران كل حسب مواصفات ذلك البلد المجاور للعراق.

ولعل الحكومات العراقية بعد التغيير قد فتحت الافق واسعا مع الدول المجاورة للعراق ابتداء بالجارة ايران وليس انتهاء بالجارة الشقيقة سوريا مرورا بالسعودية والكويت والاردن وتركيا.

سوريا والمعلم والارهاب

ان السنوات الثلاث التي مرت بعد السقوط الدراماتيكي للنظام السابق قد جعلت نوع العلاقة مع الجارة سوريا تحت " مطبات " الشد والتوتر بسبب تسلل المسلحين عبر اراضيها وعدم ضبط الحدود مما ادى الى تردي الحالة الامنية في الكثير من مدن العراق وبخاصة العاصمة بغداد والازدياد في التفجيرات التي استهدفت الابرياء في الاماكن العامة كالمساجد والاسواق والمدارس.

وكثيرا ما عبر مسؤولو الحكومة العراقية عن شكواهم وتبرمهم من فتح الحدود على مصراعيها لتسلل الارهابيين من خلالها وقد دونت سجلات الداخلية والامن العراقية اعترافات مؤكدة للذين وقعوا في قبضتها عدم نكران هؤلاء الارهابيون تسللهم عبر اراضي الجارة سوريا وان مجاميعهم التي دخلت ارض الرافدين قد وجدت حاضنات لهم باتت تشكل خطرا مميتا على الحياة العراقية ان لم نقل اصبحت ورما سرطانيا خبيثا يعيث فسادا في الجسد العراقي واذا ما استشرت تلك الاورام –لا سامح الله –وهيمنت على العراق فمن سيقول انها لن تتسلل الى باقي الجسد العربي لتقضي عليه وتجعل نهاره ظلاما كما فعلوا ذات يوم في افغانستان وربما سيحلو لهم الاستشراء في اي مكان من العالم المترامي.

فالحدود المفتوحة يجب ان تكون لها بوابتان، البوابة الاولى تقتضي من الجانب السوري ان يعمل بكل ما لديه من الخبرة والقوة على غلق الحدود وسوريا قادرة على ذلك والبوابة الثانية ان تنفح الحدود على زيارة الاشقاء الى بلدهم الثاني العراق في سبيل مساعدته على تعزيز الامن والاستقرار وهذا الامر لا يشمل سوريا فحسب بل كل دول الجوار.

ان المشاكل المستعصية والازمات في " الحالة العراقية " باتت تؤرق الجميع ولذا فان مشاريع المصالحة بين اطراف الداخل العراقي اذا ما تم لها التوقف او المراوحة في مكان ما كان حريا بدول الجوار العراقي بذل الجهود الحثيثة مع العراقيين في سبيل تذليلها وبخاصة ان المعارضين للعملية السياسية لديهم علاقات ايجابية مع حكومات الجوار العراقي وهم يمكثون بين ظهرانيهم فلابد والامر هكذا من اقناعهم بضرورة التخلي عن الاحلام الطاوباوية والدخول الى العملية السياسية لانها الخلاص الوحيد لانقاذ البلد مما هو فيه من الخطوب والمشاكل.

نعتقد ان خطوات مهمة يمكنها ان تسرع في بناء علاقات ايجابية مع الجوار العراقي اذا ما تفهمت تلك الدول ان تلك " الديمقراطية الناشئة " لايمكنها باي حال ان تزعجهم وتثير حساسيتهم، ولعل واحدة من تلك الخطوات التي تقدمت بها الجارة سوريا في سبيل تعزيز اواصر الاخوة بين البلدين زيارة وليد المعلم وزير الخارجية السورية.

ان هذه الزيارة التي تمت في تشرين الثاني من هذا العام الى بغداد كانت مفتاحا مهما لتطوير تلك العلاقة الايجابية والتي قال فيها الوزير المعلم عقب محادثاته مع المسؤولين العراقيين " ان سوريا معنية بكل ما يهم الشعب العراقي وخاصة ما يتعلق بالامن والاستقرار وان امن العراق حيوي لامن سوريا واستقرارها والذي قال ايضا في اعقاب الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب في القاهرة ان سوريا تدعم العملية السياسية في العراق وحكومته وتقف ضد اراقة الدماء.

السعودية والشأن الداخلي العراقي

سعى الساسة العراقيون الى ايجاد نواظم مشتركة مع الجارة السعودية والوفود العراقية ما تني تتزاور مع هذه الجارة المهمة لكن قراءة الاحداث التي مرت خلال السنوات الثلاث ما بعد التغيير ثمة الكثير من الكلام مما يمكن ان يقال والكثير مما لا يمكن البوح به اذ القت قوات الامن العراقية القبض على العديد من المغرر بهم من السعودية ساعين الى تفجير انفسهم او العمل ضد ارادة الشعب العراقي تحت دعوات باطلة اطلقها مشايخ وعلماء من السعودية، غير ان هذا لم يكن يوقف جهود الطرفين في سبيل ايجاد المشتركات التي تهم البلدين فقد استقبل الملك عبدالله بن عبدالعزيز وزراء داخلية دول جوار العراق في جدة في تشرين الاول واستمع اليهم متمنياً لهم التوفيق والنجاح وللعراق الأمن والاستقرار وكان وزراء داخلية دول جوار العراق قد عقدوا اجتماعهم الدوري الثالث بحضور وزير الداخلية جواد كاظم البولاني وتم خلال الاجتماع بحث الوضع الأمني في العراق. وكذلك الأمن الإقليمي بمفهومه الشامل. إضافة إلى توصيات الاجتماعين السابقين في طهران عام ٢٠٠٤ وإسطنبول عام ٢٠٠٥ وتمنى وزير الداخلية السعودي في كلمة له أن تسهم هذه اللقاءات في مساعدة الشعب العراقي على تجاوز محنته وتحقيق استقلاله، وسلامة أراضيه، وتأمين حدوده، وتعزيز وحدته الوطنية، وحفظ أمنه واستقراره، و"أن تجسد روح التعاون بين دول الجوار وبين العراق في إطار الاتفاقيات الثنائية الإقليمية والدولية، وفق ما يمليه واجب الأخوة، وحقوق الجوار، وبما يشعر أبناء العراق بأن لهم إخوة في الشدة يتألمون لألمهم، ويفرحون لفرحهم، ويسارعون لنجدتهم، جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعت له سائر الأعضاء بالسهر والحمى".

واكد الوزير السعودي : إنه ليؤلمنا أشد الألم ما يجري على أرض العراق من قتل، وتدمير، وتهجير حيث أدى ما انتهى إليه من واقع وأوضاعه المتردية واضاف : علينا بذل كافة الجهود واتخاذ الإجراءات اللازمة لإحلال الأمن في العراق واستتبابه، وتأمين ما جاورها من حدوده، ومنع أي اختراق لها بأي حال من الأحوال، ومساعدته على استعادة أمنه واستقراره وهذه الجهود يكتمل نجاحها بتجاوب الأشقاء في العراق وتعاونهم لما فيه مصلحة وطنهم وتوحد شأنهم.

وتابع: ما نخشاه اليوم هو أن يقع العقلاء في فخ ما يفعله الجهلاء وحينها يكون العراق ووحدته وشعبه الضحية لهذه الأعمال غير المسؤولة.. وهو وضع . لا سمح الله . لن يقتصر خطره على العراق وحده وإنما سينال أمن المجتمع الدولي بأسره وفي مقدمته دول الجوار بطبيعة الحال وهو ما يحتم علينا جميعاً أن نعمل ما في وسعنا عمله لنساعد العراق والعراقيين على الخروج من هذا النفق المظلم ليعود العراق سالما موحداً ويمارس دوره المهم في محيطه العربي والإسلامي والدولي وليتحمل كل مسؤوليته امام التاريخ الذي ستقرأه الأجيال جيلاً بعد جيل.

إلى ذلك قال وزير الداخلية جواد كاظم البولاني بأنه يأمل خيرا في مواقف وزراء الداخلية المجتمعين والحكومات خاصة أن الوضع الأمني في العراق أصبح الآن لا يحدد الوضع في العراق وحده بل قد يمتد إلى كل المنطقة في وقت لاحق وأوضح في احاديث صحفية أن تطويق هذه الأزمات وهذا العدوان الذي يمتد إلى الحياة والمدنيين والأبرياء والممتلكات ويصل إلى الفكر. ودعا أن تكلل مثل هذه المؤتمرات بوضع آليات وخطط وبرامج لازدهار هذه المنطقة وتوفير الراحة والأمن لأبنائها لينعموا بالخير ولا سيما أن منطقتنا غنية بمواردها وتراثها وحاضرها وعليها أن تقوي هذا الإرث والمحافظة على هذه الوديعة، وأن نسخر كل الإمكانيات لتطوير نظام أمني حقيقي يطمئن المواطن على حياته وأمنه وممتلكاته.

وحول كيفية الحد من تسلل الإرهابيين إلى العراق خاصة الذي يأتي من دول الجوار أكد البولاني : أن للعراق مشاكل في هذا الجانب وأن العناصر التي تدخل قد تستغل الهويات الوطنية المتوفرة وبطاقات الأحوال المدنية وجوازات السفر، وأن هناك سلوكيات مشابهة ضمن العمل الأمني لمراقبة ذلك وسيكون هذا حاضرا لوضع

نوري المالكي

احمدي نجاد

بشار الاسد

المعالجات والسبل الكفيلة للقضاء عليها.

وعرج على أن الإرهاب يهدد كل الموارد والخيارات في بلدان المنطقة التي جاهدت في سبيل أن تصل لهذا المستوى وليس من الحكمة أن يترك مثل هؤلاء من حملة الفكر المتطرف لإلقاء طموحات الأمة في هاوية الردى ونحن في العراق ندفع الثمن غاليا من دماء المدنيين والأبرياء.

من جانبه أوضح وزير الداخلية التركي عبدالقادر أوكسو أن تركيا حريصة كل الحرص على استقرار العراق واستقرار المنطقة برمتها، كما أن تركيا يهمها أن تحرص على ضبط الحدود مع العراق.

وطالب البيان بإنشاء سكرتارية للاجتماعات يكون مقرها بغداد وتقوم وزارة الداخلية العراقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وتتولى السكرتارية أعمال التنسيق والإعداد والتحضير للاجتماعات، ومتابعة تنفيذ ما يصدر عنها.

ودعا البيان وزارات الداخلية في دول الجوار للعراق إلى دعم أجهزة الشرطة العراقية، والعمل على معالجة المصابين من ضباطها وعناصرها نتيجة الاعتداءات.

هذا الجانب من مؤتمر وزراء داخلية الجوار العراقي يدفع المراقب الى القول بان الواجب يقتضي العمل لتجاوز الكثير من الشكوك من خلال الانفتاح على الدول المجاورة سواء أكانت إيران أو تركيا أو الدول العربية والدخول في حوارات عميقة يتم فيها التعامل بمنطق المصالح المشتركة التي تحقق الأمن والسلام لكافة شعوب المنطقة والعراق من جانبه سعى الى ذلك لكي يدرك الجميع أن فتح ابواب بغداد للسير نحو الجوار والعالم العربي ومواصلة الجهود في اجتماعات دول الجوار يعطي العراق دفعاً معنوياً في مواجهة الارهاب القادم من وراء الحدود ويدعم الجهود التي تبذلها حكومة المالكي لإيقاف نزيف الدم العراقي اليومي والالتفات لإعمار العراق.

إن العراق الواحد يتطلب عملاً تعاونياً جماعياً سواء من داخله أو من دول الجوار فمصلحة المنطقة واستقرارها تقتضي عراقاً عربياً لا تتنازع على سلطته دول في الشرق أو الغرب وإن التفات السياسيين العراقيين لنوازع التشكيك في نوايا الجوار العراقي لن يخرج العراق من المحنة وستستمر " الحالة العراقية " المؤرقة.

تركيا ومؤتمر نصرة العراق

من جهة اخرى وفي اجتماع وزراء الداخلية شدد الوزير التركي على أن تركيا صديقة وجارة للعراق ولا يمكن أن تقبل لجارتها الإساءة.

وأكد أن تركيا تنتظر من العراق أن تحل موضوع الحدود معها في أقرب وقت مبينا أن تركيا مستعدة للمساعدة كما هي عازمة على تدريب جهازي الشرطة والجيش في العراق وتقديم كل المساعدة لهما.

وأكد البيان الختامي لاجتماع وزراء الداخلية على أهمية التنسيق والتعاون الأمني بين دول الجوار والعراق وتبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبذل المزيد من الجهود بشأن اتخاذ التدابير اللازمة لمراقبة وضبط الحدود والمنافذ لغرض مكافحة وثائق السفر المزورة والتسلل والتهريب من وإلى العراق. وشدد البيان على ضرورة القضاء على نشاط الجماعات الإرهابية وما يرتبط بها في العراق والتي تهدد أمن العراق ودول الجوار، وتعزيز التعاون الفاعل فيما بين العراق ودول الجوار في هذا الخصوص.

ورفض البيان جميع محاولات الربط بين الإسلام والإرهاب والتأكيد على أن الإرهاب بكافة أشكاله وصوره يتنافى تماما مع مبادئ وقيم الإسلام التي تنبذ العنف والتطرف

من جانب اخر فان الدعوات الحقيقية لانجاح العلاقة مع دول الجوار العراقي اصبحت كثيرة وعلى مستويات عديدة، فاذا كان يقصد منها ان تصب في مصلحة الشعب العراقي ستكون موضع ترحيب وتقدير من قبل مكونات الشعب العراقي.

غير ان البعض يبدو ليس على اطلاع كامل في ما يجري على الأرض العراقية اذ تطلق منه تصريحات غامضة ومريبة وفي بعض الأحيان تخلق تباينا بين مكونات الشعب العراقي وكان يجب ان تكون حيادية لا ان تساند مجموعة معينة على حساب اخرى.

ومما نقلته الوكالات ان العسكريين الأمريكان يطالبون بزيادة في القوات المتواجدة حالياً على الأرض العراقية ولا سيما في العاصمة بغداد لاحتواء العنف ولدعم الحكومة العراقية في استتباب الأمن ومنع اندلاع الحرب الأهلية أو أحتواء أسبابها نجد أن رئيس الوزراء التركي أردوغان في تصريحاته لشبكة تلفزيون (BBSالأمريكية يعارض ذلك دون اي مسوغ فضلا عن التناقضات التي تدل دلالة واضحة على عدم الدراية بما يجري على الأرض العراقية، فهو يؤكد في

بشار الاسد

ذلك اي مواصلة سياسة ايرانية مؤيدة للمعارضة العراقية قبل التحرير وبعده في المعارضة وفي الحكم لذلك عندما تم تشكيل مجلس الحكم سارع الايرانيون الى الاعتراف به وذهبت الى ايران ووقعنا اتفاقات جيدة واعلنوا عن الاستعداد الكامل لمساعدتنا.

وبعدها جاءت زيارة رئيس مجلس النواب د. محمود المشهداني الى العاصمة الايرانية طهران وتلاها وزير الخارجية هوشيار زيباري والامين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى اللذين وصلا طهران لحضور مؤتمر وزراء خارجية دول الجوار العراقي الذي تستضيفه ايران وبمشاركة مصر والبحرين وامين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي قد جرى بحث اجندة اجتماع وزراء خارجية دول الجوار العراقي وبنود المصالحة والحوار الوطني والسبل الكفيلة لانجاح مبادرة الجامعة العربية وقد ركز د. المشهداني على المعضلة الامنية وضرورة ايجاد المعالجات الصحيحة والسليمة لاحتواءها والاتفاق على الخطوات العملية بصددها وبالسرعة الممكنة لافشال مخطط اشعال الحرب الطائفية في العراق. ووجه د. المشهداني رسالة الى دول الجوار عبر وزير الخارجية هوشيار زيباري تضمنت التأكيد على ضرورة تحمل تلك الدول لمسؤولياتها الشرعية والاخلاقية من خلال الدعم الكامل للعملية السياسية الجارية في العراق بكل تفاصيلها والجدية في دعم الجهود المبذولة لبناء وتدريب قوات الامن والجيش العراقي وبما يسهم في استقرار وامن ووحدة العراق منبها الى خطورة الاوضاع في العراق وانعكاساته الخطيرة على المنطقة برمتها في حال لم يتحقق الاستقرار فيه.

من جانب اخر وصف رئيس مجلس النواب زيارته الى ايران بانها ناجحة وغاية في الجدية والوضوح حيث نوقشت مواضيع عدة على قدر عال من الاهمية في مختلف المجالات وفي مقدمتها الملف الامني حيث نوقش بشكل واضح ومفصل. وبين د. المشهداني ان الهدف من الزيارة هو لتعزيز العلاقات البرلمانية بين مجلسي البلدين الجارين وبحث مجمل الاوضاع في العراق والمنطقة باسرها مؤكدا حاجة العراق الى دعم ومساعدة جيرانه واشقائه واصدقائه للعملية السياسية الجارية فيه ولمشروع المصالحة الوطنية وبما يسهم في تحقيق الامن والاستقرار والرفاهية للشعب العراقي. وطلب د. المشهداني من ايران تشديد اجراءاتها لضبط الحدود ومنع تسلل العناصر المخربة والارهابية الى داخل الاراضي العراقية. واعرب جميع المسؤوليين الايرانيين على حرص ايران على وحدة واستقرار العراق واستعدادها لابداء المساعدة في مختلف المجالات.

تقرير بيكر –هاملتون واحلام العرب

كانت ردود الفعل الدولية والعربية على تقرير لجنة بيكر هاملتون حول مستقبل العراق متباينة.وتراوحت هذه الردود بين تأييد متحفظ الى تأييد جزئي الى قلق ورفض. ومما لا شك فيه فان التقرير وان كان غير ملزم لادارة الرئيس بوش الا انه وضع توصياته التي وان لم يؤخذ بها كلها –خصوصا فيما يتعلق بسوريا وايران اذ من المستبعد أن يستجيب بوش للدعوات المطالبة بمزيد من التعاون مع سوريا وايران في وقت يسعى فيه لعزل الدولتين ومن المرجح انه سيؤخذ ببعضها التي من شأنها ان تغيير ملامح السياسة الاميركية في العراق ودول جواره والشرق الاوسط.

في اول رد فعل عراقي قال نائب رئيس الوزراء برهم صالح ان التقرير يتوافق مع موقف الحكومة العراقية بأن المسؤولية عن الوضع الامني يجب ان تنقل الى العراقيين. واعتبر صالح انه لا يمكن تجاوز الارادة الحرة للعراقيين المتمثلة في الانتخابات، وفي النهاية فان الحل يبقى في ايدي العراقيين.

وصرح مصدر في وزارة الخارجية السورية ان التقرير الذي اصدرته لجنة بيكر حول العراق "موضوعي"، خصوصا في ما يتعلق بدور دول الجوار العراقي. وقال المصدر ان "التقرير موضوعي خاصة في ما يتعلق بدور دول الجوار (العراقي) في المساعدة على تحقيق الامن والاستقرار في العراق وتحقيق السلام الشامل في المنطقة". ورأى ان "ما جاء حول ضرورة السلام الشامل هو موقف ايجابي يأخذ في الاعتبار جذور المشاكل التي تؤدي الى التوتر وعدم الاستقرار في الشرق الاوسط".

وبدورها رحبت وزيرة الخارجية البريطانية بالتقرير مؤكدة ان نتائجها تتطابق "بشكل عام" مع رأي لندن. ورأت بيكيت ان هذا التقرير الذي يقع في ١٤٢ صفحة يمثل "عملا جوهريا ومعقدا". واشارت الى ان رئيس الوزراء البريطاني توني بلير شارك

احمدي نجاد

لقائه الصحفي ان هناك حربا أهلية تجري في العراق ويستند في ذلك الى أرقام ضحايا العنف الطائفي التي يحددها ب (٦٥٠) الفا وكما يقول وفقاً لبعض الأرقام، وفي الوقت ذاته يطالب اردوغان بقوله: (اعتقد ان عدد القوات يتعين ان يتناقص تدريجياً) فاذا كانت هناك حرب أهلية كيف تتم مواجهة أعمال العنف ؟ ومن جانب آخر من لقائه يقول (أن جيران العراق يواجهون مخاطر ضخمة تجعلهم يهتمون بمنع الحرب الأهلية من الاتساع وانهم يريدون العمل مع الولايات المتحدة الأمريكية على الا يحدث ذلك).

الملف الايراني والقضية العراقية

زار رئيس الجمهورية جلال طالباني ايران بدعوة من نظيره الايراني والتقى الرئيس ارفع المسؤولين في ايران ابتداء بالسيد علي خامنئي ومحمود احمد نجاد رئيس الجمهورية.

ولم تكن الزيارة بروتوكولية او بقصد المجاملات او غيرها بل كانت هناك مباحثات وحوارات بناءة وايجابية منطلقة من اسس صحيحة وهي ان دول الجوار يجب ان تبني علاقاتها مع العراق على اساس التكافؤ وتبادل المصالح.

قال الرئيس طالباني للصحافيين قبل زيارته ايران التي تمت الاثنين ٢٧-١١-٢٠٠٦ انه يسعى الى الحصول على مساعدة ايران "الشاملة" في احلال الاستقرار في العراق. وذلك قبيل اجتماعه بنظيره الايراني محمود احمدي نجاد في طهران.

وقال طالباني في مستهل الزيارة التي استغرقت يومين "اننا بحاجة الى مساعدة ايران الشاملة لمكافحة الارهاب واحلال الامن والاستقرار مجددا في العراق".

وبالفعل تمت في تلك الزيارة المهمة بناء اسس صحيحة للعلاقة بين الجارين المسلمين ووقعت اتفاقات امنية وتجارية لصالح الشعبين وكانت الزيارة ناجحة لاسباب بسيطة لان الارادة العراقية تريد تحقيق اقصى درجة من التعاون بين جمهورية العراق بنظامها الجديد وكل دول الجوار وبقدر ما كان الرئيس واضحا وصريحا في طرح الملفات العالقة مع الجانب الايراني كان هذا الجانب مستوعبا ومتفهما حاجة العراقيين الى الاستقرار وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وهي حاجة اصبحت ملحة وضرورية بعد ان تزايدت التلميحات والتصريحات التي تؤكد على ضرورة ان يساند الايرانيون جيرانهم المبتلون بالارهاب بكل صنوفه.

من جهة اخرى قال احمدي نجاد "ان الوضع الذي خلقه اعداء العراق يؤلم قلوب كافة الايرانيين والمسلمين". مضيفا ان "وجود عراق آمن ومتطور وقوي سيخدم مصالح ايران والعراق والمنطقة".

بعد اختتام الزيارة قالت احدى الصحف الايرانية " سياسات روز " الزيارة الاخيرة التي قام بها الرئيس جلال الطالباني الى طهران ليست الاولى.. الرجل زار ايران مرتين منذ أن تسلم مقاليد الحكم في بغداد.. طالباني المحنك والسياسي الرصين يعرف أهمية العلاقة الحميمة مع طهران وكيفية أنعكاسها على الوضع العراقي.. الرجل أوصى الامريكان بأتخاذ خطوات أيجابية لا عدائية تجاه ايران من أجل حل الوضع الراهن والمتأزم في العراق على أثر الحرب في العراق..

في لقاء تلفازي " قناة الفيحاء " مع الرئيس جلال طالباني حول العلاقات الايرانية –العراقية قال الرئيس طالباني نحن بحاجة الى علاقات جيدة وطيبة مع جميع دول الجوار بدون استثناء، يجب ان لا يحدث من جانبنا ما يسيء الى هذه العلاقات و يعرقلها ويشنجها، ايران لها فضل علينا، لانستطيع ان ننكر التاريخ ؟ من ساعدنا في المعارضة ضد النظام الدكتاتوري ؟ ساعدتنا سوريا وايران، في ظروف صدقني كنا في بعض الدول حتى الشقيقة العربية لا يعطوننا التأشيرة لزيارتهم كانت ايران تمدنا بالاموال والاسلحة، ماذا نقول عن ذلك هل ننكر الجميل ؟ هل ننسى الفضل ؟ الانسان المنصف لا يستطيع ان ينسى الفضل، نحن اذا نشكرهم على ما قدموه لنا من المساعدات، ايران مارست سياسة ذكية تجاهنا، ليت الاخوة في سوريا كانوا يحذون حذوهم، اولا فرحوا بسقوط النظام الدكتاتوري وساعدوا على سقوط النظام، لم يقولوا ان الامريكان اسقطوا النظام، لان هذا كان في الحقيقة نوعا من المساعدة لهم، الامريكان باسقاطهم النظام الدكتاتوري انقذوا ايران من عدو كبير كان صدام حسين يتربص شرا بهم وهذا الجيش الصدامي استعمل ضدهم، ثم الايرانيون مباشرة ايدوا قوى المعارضة العراقية بعد التحرير كما ساعدوها قبل

نوري المالكي

الشهر الماضي في المشاورات التي سبقت صياغة التقرير.

وقال ليون بانيتا، العضو في "مجموعة دراسة العراق" إن حرب العراق أدت لتقسيم الشعب الأميركي، بصورة معينة وأن الرئيس بوش لن يحقق نجاحاً في تحويل الأوضاع دون إجماع يتضمن الشعب الأمريكي.

وأضاف قائلاً "قدمنا التزاماً فادحاً تجاه العراق من حيث الدم والمال، وأعتقد أننا مدينون لهم بانتهاز الفرصة الأخيرة لإنجاح العراق."

وصرح رئيس الوزراء الاسترالي جون هاورد ان الاستقرار والديموقراطية في العراق يجب ان يكونا شرطا لاي انسحاب لقوات التحالف من هذا البلد. وقال هاورد غداة نشر التقريرالى انسحاب الجزء الاكبر من القوات من العراق بحلول ٢٠٠٨ "ببساطة، اذا كان التحالف يريد الانسحاب فعليه الا يرحل الا اذا ترك وراءه عراقا مستقرا ويمكنه الدفاع عن نفسه".

وبينما وعد الرئيس الاميركي جورج بوش بدراسة التقرير "بجدية كبيرة" وهذا ما فعله، وصف هاورد ان الموعد الذي اقترحته اللجنة التي يرئسها وزير الخارجية الاسبق جيمس بيكر والبرلماني الديموقراطي السابق لي هاملتون "محكوم بشروط كثيرة". واضاف ان واشنطن واثقة من اعادة تنظيم استراتيجيتها، موضحا ان "الاساس هو ان يبقى الاميركيون و لن ينسحبوا بشكل متسرع".

وتابع هاورد "بالنسبة للغرب، الانسحاب من العراق في ظروف ينظر اليها على انها هزيمة سيعطي دفعا هائلا للارهاب في المنطقة والعالم وسيشكل ضررا كبيرا لمكانة اميركا. سيكون لذلك انعكاسات على استراليا". واضاف "اعتقد اننا نحتاج الى استراتيجية تضمن الا نعتمد مخرجا يشكل انتصارا للارهابيين بل عراق لديه امكانية البقاء كامة ديموقراطية".

في الوقت الذي دعا فيه تقرير بيكر-هاملتون الى مؤتمر تشارك فيه دول الجوار العراقي لعودة الامن والاستقرار الى البلد يبدو ان بعض المراهنين على تغيير سياسة امريكا ازاء العراق قد خابت امالهم وفضحت نواياهم اذ ان امريكا تعلم جيدا ان الوضع العراقي اليوم بات اكثر حساسية من اي وقت مضى وان التعامل معه يجب ان يرتقي الى مستوى المسؤولية سواء من قبل دول الجوار او من قبل الفعاليات العراقية المختلفة، ولكن استمرار التدخل في شؤون العراق الداخلية ما زال مستمرا وباشكال مختلفة وهذا بدوره يؤدي الى نسف الجهود التي تبذل من اجل ازالة الاحتقانات السائدة على الساحة العراقية.

قد يكون العراق بحاجة الى كل انواع الدعم سواء على شكل مؤتمرات او لقاءات او اية فعالية شريطة ان تساهم في تهيئة الاجواء وتخلق ارضية مناسبة لاحتواء الازمات التي يعاني منها الشعب العراقي وبكل مكوناته من خلال الحكومة العراقية المنتخبة من قبل الشعب العراقي في انتخابات ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥ الذي لم تدع اعمال العنف المتزايدة فرصة للاحتفال بالذكرى الاولى لها والتي مرت مرور الكرام.

ان إهتمام دول الجوار وانشغالها بالشأن العراقي كان يمكن أن يكون عامل مساعد للعراقيين في اعادة ترتيب أوضاعهم الداخلية والإقليمية لو أن هذا الاهتمام والانشغال إنصبا بالدرجة الاولى على منع تسلل الإرهابيين وتنفيذ جرائمهم داخل العراق وعلى احترام سيادة العراق " الواقعي والعملي " واحترام إرادة العراقيين في طريق إعادة الإعمار وبناء ماخربه النظام الدكتاتوري البائد وبناء العراق الجديد، العراق الحر الديموقراطي الموحد.

لقد توقعت العديد من الدوائر العربية سواء الحكومية اوغيرها ان تتجه سياسة الادارة الامريكية الى التغيير بعد تقرير لجنة بيكر –هاملتون وذلك باتجاه التقليل من دعم حكومة رئيس الوزراء المالكي وقد اخذت بعضها ترسم احلاما من اجل ان تدير امريكا ظهرها لصالح القوى التي وقفت موقفا معارضا للعملية السياسية بدعاوى كثيرة ليس اولها طبعا ايقاف دائرة العنف غير ان ما حصل وفاجأ الجميع ان الرئيس بوش حين التقى رئيس الوزراء المالكي في عمان جدد دعمه للحكومة والاستماع الى مطالبه بتعزيز دور قوات الامن العراقية لمعالجة بؤر التوتر في المناطق الساخنة ووافق الرئيس بوش على المطالب العراقية جميعها.

ما يهم في الامر ان زمن المراهنات على التغيير قد ولى مثلما ذهب الى غير رجعة زمن الانقلابات العسكرية واوهام تشكيل حكومة الانقاذ الوطني للعودة بالتاريخ الى الوراء.

ان الشعب الذي خرج متحديا الارهاب والقتل والدمار في زحف ال ١٢ مليون ناخب لا يمكنه ان يقبل باقل من الديمقراطية حلا ناجعا للاوضاع التي يمر بها والتي يريد لها المتربصون بكل ما اوتو من قوة مع مساندة رخيصة لابواق اعلامية عربية ماجورة ان تنهار وتبدد غير ان ارادة العراقيين سوف تبقى صلبة وستتمسك بالخلاص الديمقراطي وهذا هو المطلب الحقيقي الذي يشكل هاجس تحرك السياسيين العراقيين ازاء الحاضر والمستقبل المشرق.